

CD/PV.1073
21 June 2007

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف

يوم الخميس، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٠

الرئيسة: السيدة إليزابيث بورسرين بونبير (السويد)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

أعترزم أن أنظم أعمال اليوم على النحو الآتي: أولاً، سنتناول الوثائق الثلاث المعروضة عليكم منذ وقت مضى؛ وثانياً، أود بعد ذلك أن أبدي بعض الملاحظات؛ وثالثاً، سأعطي الكلمة إلى من يرغب من الوفود في إبداء تعليقاته عليها في هذه المرحلة. ولدي على قائمة المتكلمين حتى هذه اللحظة المملكة المتحدة.

الزملاء المقرون، لديكم الآن ثلاث وثائق معروضة عليكم منذ بعض الوقت، وهذه الوثائق هي: الوثيقة CD/2007/L.1، التي قدمت قبل ثلاثة أشهر في ختام العمل المنجز أثناء الجزء الأول من هذه الدورة؛ والوثيقة CD/2007/CRP.5 التي أُنجزت أثناء مشاورات رئاسية مفتوحة خلال الجزء الثاني من هذه الدورة؛ والوثيقة الثالثة، مشروع مقرر مُقدّم إلى المؤتمر وهو يحدّد الترابط بين الوثيقتين L.1 و CRP.5.

وفي تقديري أن هذه الوثائق الثلاث تشكل مجتمعة قاعدةً حقيقيةً لبرنامج عمل. ولقد عملت الوفود بروح إيجابية ولا بد لي من التأكيد على ذلك، كما جرى التوصل إلى حلول توفيقية هامة بشأن الجوانب كافة. وعلاوة على ذلك، تفسح الوثائق الثلاث المجال أمام الوفود كافة للتوفر على تحقيق مصالحها وأولوياتها في سياق ما سيتبع من عمل جوهري. وتقديري للأمر أيضاً أننا الآن أقرب مما كنا عليه في سنوات كثيرة إلى كسر الجمود الذي اعترى مؤتمر نزع السلاح عقداً بطوله.

وتُشارف فترة رئاستي لهذا المؤتمر على الانتهاء. وقبل أن أسلم مقاليدها إلى خلفي في المنصب، أود معرفة ما إذا كنا قد بلغنا الآن مرحلة زمنية يتوافر فيها لجميع الوفود الاستعداد للانضمام إلى توافق آراء لتأسيس برنامج عمل على الوثائق الثلاث المعروضة علينا.

ولهذا، فإنني أطرح الآن السؤال التالي: هل هناك أي وفد ليس بمقدوره في هذه المرحلة الزمنية أن ينضم إلى توافق آراء لبدء العمل الجوهري على أساس الوثائق الثلاث مجتمعة؟ أرى وفد الصين يطلب أخذ الكلمة.

السيد شنغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيسة، أعتقد أننا قد نحتاج إلى وقت إضافي قليل لدراسة القضايا التي أثارها لتوك. وأود، لو سمحت لي، أن أدلي بالبيان الآتي.

سيدي الرئيسة، لقد بذلت، على مرّ الأسابيع القليلة الماضية، بوصفك رئيسة مؤتمر نزع السلاح، جهوداً هائلة لكي يسير المؤتمر بعمله قدماً. ونود أن نعرب لك عن إعجابنا وعرفاننا لما تتسمين به من حكمة ولروح الإبداع والقيادة التي تتمتعين بها. وأعتقد أن ذكرى مساهمتك ستظل خالدة فينا لوقت طويل في المستقبل.

فالوثائق التي ذكرتها لتوك لم تُقدمها إلا بعد عملية تشاور متأنية. ونعتقد أن هذا النهج يسير في الاتجاه الصحيح، وأنه أرسى أساساً جيداً للجهود التي نبذلها في سبيل التوصل إلى توافق آراء بشأن الوثيقة L.1. وفي الوقت نفسه، لا يزال لدينا بعض التساؤلات والشواغل فيما يتعلق بوضع البيان التكميلي ومضمونه. ونعتقد أنه

السيد شنغ (الصين)

من المنطقي أكثر ومن الأوضح لو أن البيان التكميلي كان جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة L.1. ونعتقد أيضاً أنه من الممكن تحسين صيغة الفقرة ٣ من مشروع البيان التكميلي. وإضافة إلى ذلك، فإن وفد بلدي يؤيد الآراء التي أبداهها سفير الهند يوم الثلاثاء بشأن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد موقف وفد الصين الذي يؤيد كسر الجمود الذي اعتري مؤتمر نزع السلاح في أبكر وقت، ويجذب قيام المؤتمر بالنظر في مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونؤيد في الوقت ذاته القيام بعمل جوهري بشأن بنود جدول الأعمال الأخرى أيضاً. ونعتقد أن هذا الأمر سيدفعنا إلى الارتقاء بعملية نزع السلاح وعدم انتشاره على الصعيد الدولي، وإلى حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد أعلن الوفد الصيني بالفعل هذا الموقف في عدد من المناسبات. ويود وفد بلدي أن يعمل مع جميع الأطراف الأخرى على مواصلة جهودنا المشتركة، وإظهار روح التوفيق والتسوية التي دعا إليها الأمين العام بان كي مون كي تتمكن في النهاية من إيجاد حل قد لا يحوز كامل الرضى، ولكن تقبله الأطراف كافة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الصين الموقر على بيانه. هل من يرغب في الإدلاء بتصريح بشأن المسألة المطروحة؟ أعطي الكلمة إلى ممثلة باكستان.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يود وفد بلدي أن يسجل تقديره لما بذلته حقيقة من جهود طوال الأسابيع الأربعة الماضية بحثاً عن توافق آراء بشأن برنامج عمل ممكن لمؤتمر نزع السلاح. ومن بين هذه الجهود، قدّمت مشروع مقرر للمؤتمر من أجل اعتماد مشروع المقرر الرئاسي والبيان الرئاسي التكميلي. وفي بيانك المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه، قُلت إن هذا المشروع، في رأيك، يمكن أن يُربّع الدائرة وأن يوضّح العلاقة بين الوثيقتين.

ونرى أن مشروع المقرر هذا يمكن أن يزيد من تعقيد عملية المشاورات. وفي حين أننا نُثمن الجهود التي تبذلونها، فإن المؤتمر تقع على عاتقه المسؤولية الجماعية عن العمل على معالجة المشاكل والعيوب الأساسية التي ينطوي عليها مشروع المقرر الرئاسي. وبدلاً من أن يُعالج مشروع المقرر المسائل الجوهرية الحقيقية ويُصحح العيوب الإجرائية، فإنه لا يساعدنا على المضي قدماً. بيد أن عاصمة بلدنا لا تزال تعكف على النظر في هذه الوثائق وتعمل على تقييمها.

وكما قلنا مراراً وتكراراً، فإن باكستان تتقيد بمبدأ تعددية الأطراف في مؤتمر نزع السلاح وبإحياء هذا المؤتمر. وأوضحنا أيضاً، كما فعلت بعض الوفود الأخرى، أن لمشروع المقرر الرئاسي تأثيرات أمنية مباشرة وفي هذه الحالة بالذات، فإن تلك التأثيرات تطالنا نحن.

ولقد جرت العادة في مؤتمر نزع السلاح أن تُنشد الحلول جماعياً من أجل تبديد الشواغل الأساسية للأطراف المكونة له. والسؤال الذي نطرحه هنا هو لماذا لا نرغب في القيام بهذا الأمر في هذه اللحظة الحرجة؟

السيدة جانجوا (باكستان)

ومن الواضح لنا أنه لا بد من إيجاد الحلول دون إعادة بحث نص الوثيقة L.1، ويمكن أن نجد هذه الحلول في الوثيقة L.1. وبالتالي، ففي هذه المرحلة وفيما يتعلق بالمسألة التي طرحتها لمعرفة ما إذا كان هناك أي وفد لا يزال يشعر بالقلق في هذه المرحلة، فإن عاصمة بلدنا تعكف على النظر في الوثائق الثلاث مجتمعةً وفي تأثيراتها علينا في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة باكستان الموقرة على بيانها. وأرى أن وفد هولندا قد طلب أيضاً أن يأخذ الكلمة وبعد ذلك وفد إيران. وقبل أن أعطي الكلمة لأي وفد من الوفود، أود فقط أن أذكرها أننا الآن في مرحلة أرغب فيها أن أعطي الكلمة إلى الوفود التي ليست في وضع يخولها مواصلة العمل في الوقت الراهن. أرى أن وفد هولندا قد سحب طلبه. ستكون لك الكلمة في وقت لاحق. وأعطي الكلمة الآن إلى وفد إيران.

السيد معاري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، إن إيران تعرب عن تقديرها لما تبذلينه من جهود للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

وقد عبرت إيران بوضوح في هذه الهيئة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عن مشاكلها في التعامل مع الوثيقة L.1 وللمشاكل طبيعتان؛ إجرائية وجوهرية. ولقد أعرب وفد بلدي عن استعدادة للانخراط في مفاوضات لإعداد برنامج عمل متوازن. وإن ما تبذلينه من جهود لإشراك مؤتمر نزع السلاح في سلسلة من المشاورات يبعث بصيص أمل في إمكانية أن يتم تبديد الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء وإيجاد حلول لها في هذه المشاورات.

وبينما نثمن الجهود التي تبذلونها، وأكد على الجهود التي تبذلونها في هذا الصدد، فإنني أود أن ألفت انتباه شخصك الكريم إلى استمرار أنه لا تزال هناك أسئلة جوهرية بلا إجابة.

إذ رغم الممارسات المعمول بها في مؤتمر نزع السلاح، يبدو أننا، فيما يتعلق بالوثيقة L.1، أمام معضلة تتمثل في قبول أو رفض ما هو معروض علينا. وهذا على الرغم من أن الوفود قد أعربت مراراً عن شواغلها وطالبت بأخذها في الحسبان.

فالشرح والتوضيح المتعلقان بأسلوب العمل وعملية المداولات، فضلاً عن النتائج والمقررات المستقبلية للمؤتمر، هي جميعها قيّمة بالتأكيد. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نضع في اعتبارنا حقيقة أن الوثيقة L.1 في حد ذاتها تحتاج إلى التحسين بدرجة كبيرة. فالمشاكل الجوهرية فيما يتعلق بالوثيقة L.1 تتطلب بطبيعتها وجود عملية معقدة وشاملة تُعنى بها، إذ من غير الممكن معالجتها أو تسويتها بكل بساطة من خلال إصدار بيان رئاسي، مهما يكن غني المضمون.

فالوثيقة L.1 عاجزة عن معالجة أولوياتنا، مثل نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية، على نحو عميق وشامل. ولقد توقعنا وجود التزام واضح في مقترح الرؤساء الستة لبدء المفاوضات بشأن هذه المسائل في مؤتمر نزع السلاح.

السيد معايري (جمهورية إيران الإسلامية)

وقد أيد وفد بلدي على الدوام وضع معاهدة شاملة وغير تمييزية لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون قابلة للتحقق منها على المستوى الدولي وبصورة فاعلة. وموقفنا، في الماضي والحاضر، هو أن المخزونات لا بد وأن تُدرج في نطاق المعاهدة. ونؤكد على ضرورة أن تجري عملية التفاوض بشأن معاهدة ممكنة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار ولاية شانون. وتدعو الحاجة إلى تحسين مقترح الرؤساء الستة من أجل تبديد تلك الشواغل. ونحن غير متيقنين من جدوى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في غياب نظام للتحقق وباستثناء المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية التي يمكن أن تُستخدم في صنع الأسلحة النووية.

ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح سيبدأ عمله الجوهرى ببرنامج عمل متوازن، وسوف يضطلع بدور أساسي في تعزيز السلم والأمن في نظامنا الدولي القائم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك جزيل الشكر.

الموقف واضح. فبعض العواصم يحتاج إلى مزيد من الوقت وينبغي أن يحظى به. وتبقى، في هذه الأثناء، الوثائق الثلاث مطروحة على طاولة البحث.

ولا يسعني إلا أن أبدي بعض التعليقات، وأود أن أعرب لكم عن خالص شكري.

وأود بدايةً أن أتوجه إلى الوفود. فقد عملتم بجد وحلّد على عملية اعترف بأنها كانت شاقة. وأشكركم على ثقتكم وعلى روح التعاون التي أبديتها. ورجائي أن تحافظوا عليهما حتى نتوصل إلى هدفنا المشترك المتمثل في إعادة هذه الهيئة إلى مسار عملها.

وأود أن أشكرك، سيدي الأمين العام، على دعمك الشخصي الراسخ طوال فترة المؤتمر وعلى الحكمة التي أبديتها عندما كنت أسألك النصح. وأود من خلالك أن أنقل إلى الأمين العام للأمم المتحدة مشاعر تقديري له على مشاطرته شواغلنا وعلى تشجيعنا على المضي قدماً. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى جميع أعضاء الأمانة على استعدادهم في كل الأوقات لدعم عملنا. وأخص بالذكر مترجمينا الشفويين.

وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى زملائي الأعضاء في مجموعة الرؤساء الستة. فمهما يكن ما حققناه، فإنه يعكس مجهودنا الجماعي. وسأواظب على العمل معكم بروح الدعم والتضامن ذاتها التي حظيت بها منكم. وأود بصفة خاصة أن أؤكد للرئيس المقبل، وهو زميلي من سويسرا، دعمي الكامل له عندما يتولى الرئاسة الآن.

وبالمثل، أود أن أشكر المنسقين السبعة. فلولا عملكم خلال الجزء الأول من هذه الدورة لما بلغنا مرحلة اقترينا فيها من تحقيق توافق آراء. ومن المؤسف أنكم مكثتم في الانتظار خلال الجزء الثاني من الدورة. ولكن أود أن يكون معروفاً أنكم، طوال هذه العملية، أبدىتم أتم الاستعداد للعمل فور صدور قرار بذلك. وتظلون جزءاً من فريقنا وأعلم أنكم على أتم الاستعداد والتأهب دائماً.

الرئيسة

وأخيراً ولكن ليس آخراً، كان العالم الخارجي يتابع من هذه الشرفة بمنتهى الحماس المحاولات التي كنا نبذلها في كل جلسة عامة. وأود أن أعرب عن عميق تقديري أيضاً لكم أيها الممثلون عن المجتمع المدني الذين يعملون بمنتهى الإخلاص لتعزيز الصلة بين المؤتمر في حد ذاته والمجتمعات التي نسهر على مصالحها، كما يُتوقع منا. فإحساسكم بالتفاؤل والتشاؤم كان يتأرجح مع تأرجح إحاسيس الوفود في هذه القاعة. ولقد شعرت بدعمكم وأشكركم على ذلك. وكما نحتاج، نحن الوفود، إلى مواصلة سعينا للتوصل إلى توافق بروح إيجابية، تحتاجون أنتم أيضاً إلى مواصلة عملكم إيجابية لدعمنا في هذا المسعى.

وختاماً أقول إن الأمين العام للأمم المتحدة قد ذكّر صانعي القرارات كافة بأهمية الفرصة المتاحة أمامنا. لقد سرنا درباً طويلاً. وتوصلنا تقريباً إلى توافق آراء. بيد أن كلمة "تقريباً" لا تكفي. إذ نحتاج إلى أن نجتاز الحواجز الأخيرة. وأعتقد أننا نستطيع ذلك. وهذا ما نحتاج إلى القيام به، جميعاً وسويةً.

وبهذه الملاحظات التي أبديتها، أعطي الكلمة الآن إلى الوفود التي طلبتها. ولدي أولاً المملكة المتحدة.

السيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، لقد طلبت سلطات بلدي ميني أن أدلي ببيان مقتضب في جلسة اليوم ونحن نقترّب من نهاية رئاسة السويد لمؤتمر نزع السلاح.

ونود بدايةً أن نعرب عن تقديرنا الصادق وأن ننوه بالعمل الدؤوب الذي قمت به في السعي إلى إيجاد حل للمسألة المعروضة علينا. ونحن على استعداد لاتخاذ ذلك القرار وسنظل ننتظر ردود الدول التي لا تشعر بعد بأنها قادرة على الانضمام إلى توافق الآراء.

إن موقف المملكة المتحدة إزاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إنما هو موقف معروف جيداً. ونحن نرى أن التوصل إلى اتفاق دولي جديد بشأن هذه المسألة سيكون خطوة هامة إلى الأمام فيما نبذله من جهود جماعية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المسألة تدخل في صلب مسؤوليات المملكة المتحدة والتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية.

بيد أنني لست هنا اليوم للدخول في لغو خطابي أو لإبداء أفضلية أخلاقية على غيري. إذ سيكون هذا ظلماً بحق هذه العملية الرائعة التي شهدناها في مؤتمر نزع السلاح خلال السنتين الماضيتين، وهي عملية نعتقد أنها تُقدم مثلاً إضافياً على دبلوماسية القرن الواحد والعشرين الجديدة حيث تنأى الدول بنفسها عن المعسكرات والمجموعات التقليدية التي سيطرت على العلاقات الدولية في الماضي. ونحن نعيش في عالم متزايد الترابط والاستقلال والعولمة حيث تقل أهمية هذه الانقسامات على نحو متزايد.

السيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

ومن الأمثلة على ذلك إنشاء محفل الرؤساء الستة وكان هذا الأمر عظيم الفائدة بالنسبة لنا. ونود مرة أخرى أن ننوه برئاستهم الجماعية التي قادت هذه العملية للرؤية التي أتاحت إجراء مناقشات جوهرية بشأن مجموعة متنوعة كبيرة من المسائل وشكلت جزءاً أساسياً في نهضة مؤتمر نزع السلاح.

وأشك جداً في أن أحداً في هذه القاعة لا يعني أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة L.1. فهذا المقرر يشمل مسائل سياسية هامة، كما سبق وقلت. إلا أنه يعتبر أيضاً حصيلة سلسلة طويلة من الحلول التوفيقية التي بدأت بالاتفاق على إنشاء محفل الرؤساء الستة ذاته، وأفضت على مرّ الأشهر إلى التوصل إلى مزيد من الاتفاقات بشأن برنامج عملنا، وسمحت لنا بتشديد الهيكل الذي مكّنتنا من إجراء نقاشات معمقة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية.

ومن ثم فإن التوصل إلى قرار بشأن الوثيقة L.1 مهم لا بسبب المسائل التي يغطيها وحسب، ولكن أيضاً لأن له دلالة أكبر بوصفه بياناً سياسياً يوضح أن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح راغبون في الاحتفاظ بهذه الهيئة وإعلاء شأنها بوصفها جزءاً هاماً من البنية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وللأسف، ثمة مؤشرات على عدم فهم فحوى الوثيقة L.1 بالكامل في جميع العواصم، وأنا لا أخص بالذكر العواصم التي لا يزال عليها الموافقة على تلك الوثيقة. فالمشكلة أكبر بكثير من ذلك. وبسبب هذه الدلالة الأوسع وأهمية المسائل السياسية ذاتها، فإننا على استعداد للانتظار. إذ من دون التوصل إلى هذا القرار، نخشى لا أن نفقد فرصة إعادة المؤتمر إلى مسار العمل وحسب، وإنما أن نفقد أيضاً الفوائد التي حققناها (وهناك توافق في الآراء بشأنها) من خلال عملنا في الأشهر الثمانية عشر الماضية. إن التوصل إلى قرار بشأن الوثيقة L.1 سيسمح لمؤتمر نزع السلاح بالاحتفاظ بمحفل الرؤساء الستة وجدول الأعمال وبرنامج العمل للسنة القادمة. وسيكون الثمن المترتب على عدم التوصل إلى قرار باهظاً.

لقد سرنا درباً طويلاً جداً خلال ١٨ شهراً وأبجرتنا أموراً لم يكن أحد يعتقد أنها ممكنة. وقد أبدى الكثير من الوفود قبولاً بحلول توفيقية تتعلق بمواضيع كان من الصعب عليها أن تقبلها، وأظهرنا جميعاً الرغبة في بذل جهد إضافي. ولقد تحمل الرؤساء الذين تعاقبوا عبء العمل الطويل والشاق من أجل التوصل إلى حل.

وفي حين أننا سمعنا الكثير، الكثير من البيانات التي أدلى بها كبار ممثلي جميع الدول الممثلة في هذه القاعة بشأن أهمية إعادة المؤتمر إلى مسار عمله، وسمعنا من الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً، فإننا لم نتمكن بعد من ترجمتها إلى واقع عملي مستدام على الرغم من جميع الحلول التوفيقية التي دُعي كل منا إلى تحقيقها.

والوثيقة L.1 هي حل ذو هدف سياسي أساسي يتمثل في الاستفادة من النجاح الذي حققناه خلال السنتين الماضيتين والسماح للمؤتمر بأن يزدهر مرة أخرى. إن الأمر لا يتعلق بإلقاء اللائمة، ولكن هناك عواقب لا مفر منها. فلا تتوهم نحن، وبالأخص لا يتوهم الموجودون في العواصم، بأن ما نواجهه الآن هو التوصل إلى قرار سياسي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة الموقر. ولدي الآن على قائمة المتكلمين كل من هولندا، ونيوزيلندا، وأستراليا، وأوكرانيا. وأعطي الكلمة أولاً إلى هولندا.

السيد فان دونكرسغويد (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدتي الرئيسة على الطريقة الرائعة فعلاً التي أدت بها، أنت وفريقك، عمل مؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع الماضية. وما يتضح من عملنا خلال تلك الأسابيع الماضية هو أن إحدى المشكلات العميقة التي نواجهها بالفعل هي أن مؤتمر نزع السلاح غير محدود بـمدة. ويفتقر هذا المؤتمر إلى الإحساس بالعجلة الذي يمكن أن نلمسه في مؤتمرات محددة المدة، ويمكن أن تكون هذه المؤتمرات هامة مثل مؤتمرات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكذلك مؤتمرات أخرى بالتأكيد. إن مؤتمر نزع السلاح يفترق إلى ذلك ويقودنا هذا إلى وضع غالباً ما نرى فيه أن طابع العجلة غير ملح بما فيه الكفاية لكي ننطلق في العمل. ولقد سمعت من جديد اليوم أن جهودكم موضع تقدير بالغ، وهذه الملاحظات التي أبدت صادقاً، إلا أن ما لم أسمع اليوم بدرجة كافية هو مقترحات نصية قد تُطرح اليوم أو غداً لإدخالها على الوثائق المعروضة علينا بحيث نستطيع التوصل إلى استنتاجات بسرعة. وثمة إجراء من الطبيعي جداً أن يتبع، كما كنت أقول، في المؤتمرات الهامة جداً التي توشك على الانتهاء. وما نتوقه بالفعل هو أن تُطرح مقترحات نصية محددة بشأن كل مسألة لا تزال تثير إشكالية، وأن يتسنى التوصل إلى حلول.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لممثل هولندا الموقر وأعطي الكلمة الآن إلى سفير نيوزيلندا.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أسمح لي بأن أضم صوتي إلى كلمات التقدير التي وجهها الزملاء الآخرون منوهين بك وبالعامل الرائع الذي أدت به، وبالعامل الرائع أيضاً الذي اضطلع به سائر أعضاء مجموعة الرؤساء الستة؟ الواضح أنك اقتربت بنا كثيراً من هدفنا، وحقيقة الأمر أن أحداً، في اعتقادي، لم يرفض إطلاقاً المقترح، إلا أن جميع الزملاء الذين قالوا إنه لا يمكن لهم قبول توافق الآراء في هذه اللحظة أشاروا إلى حاجتهم إلى المزيد من الوقت. بالتأكيد إننا توافقون إلى أن نسمع آراءهم بعد أن يتعمقوا، هم وعواصمهم، في تفحص المقترح. والواضح أن هذا المقترح كان مطروحاً منذ فترة طويلة. كما أن المقترحات التي أعدتْها في محاولة ترمي إلى زيادة تقبل بعض الوفود لها هي بالأحرى مقترحات أحدث. بيد أنني أفترض، وأنا واثق تمام الثقة، أن الزملاء والعواصم سيتعاملون مع هذا الأمر بالعجلة ذاتها التي يتعامل بها مع الحاضرون في هذا المؤتمر. ومن الواضح أن هناك وجود رغبة شديدة لدى أعضاء المؤتمر في التمكن من المضي قدماً، وواقع الأمر أنه إذا لم تتمكن من إحراز تقدم سنواجه أسئلة أساسية عما نقوم به هنا، لأن معظم وفود الدول الأعضاء في هذا المؤتمر، كما هو واضح، ليست وفوداً كبيرة، ولأن كمية الموارد التي يمكن للمرء أن يواصل رصدها لعملية لا تُسفر عن شيء - إلا إذا كان بلداً كبيراً يملك موارد وافرة - تظل محدودة بصورة واضحة. ونحن ملتزمون بالتأكيد تجاه مؤتمر نزع السلاح ونرغب في الالتزام بالموارد اللازمة له، إلا أننا نواجه بعض الصعوبات في تبرير ذلك، وسيواجهها الزملاء الآخرون، إذا تحول المؤتمر بالفعل إلى ضرب من ضروب الهزل.

ولكننا نأمل ألا نصل إلى هذا الوضع وأن نسمع، في أقرب وقت من الزملاء الذين وجدوا صعوبات، بأنهم قد تمكنوا في الواقع من تذييلها، أو نحصل، كبديل عن ذلك، على مؤشرات أكثر تحديداً لمعرفة ماهية الحلول التي ربما أمكن إيجادها لهذه الصعوبات، على أن تكون بالطبع حلولاً يمكن للمرء أن يعتبرها بواقعية حلولاً ممكنة للمشكلة.

السيد ماكاي (نيوزيلندا)

وأعرض عليكم فيما يلي بضعة تعليقات مقتضبة أخرى: إنني أتفق تماماً مع زميلتي الموقرة من باكستان بشأن التداعيات الأمنية المترتبة على الوثيقة L.1 وعلى المضي قدماً فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن ننظر إلى هذا الأمر بالتأكيد بوصفه مسألة هامة تتعلق بالأمن القومي. وننظر إلى الوضع القائم - حيث يملك عدد من الدول أسلحة نووية ومخزونات من المواد الانشطارية، وقد يكون بعض هذه الدول متوفراً على زيادة مخزونات من المواد الانشطارية - بوصفه لعنة، بكل معنى الكلمة، على الأمن القومي وعلى الأمن القومي العالمي.

ومن الواضح أن المرء، عندما يعمل في سياق متعدد الأطراف، يحتاج إلى تجاوز شواغله الوطنية المحددة والمعينة ليراعي الخير العالمي الأعم، ومن المؤكد من منظورنا أن إحراز تقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي نعتبرها قضية من قضايا نزع السلاح النووي، هو مسألة تفيد الخير العالمي الأعم.

لقد لاحظت باهتمام أن زميلنا الموقر من إيران قد عبّر عن شواغل تفيد بأن المقترحات تنطوي على قصور في مجال نزع السلاح النووي، إلا أننا نعتبر بالتأكيد أن المضي قدماً فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مسألة ستعزز نزع السلاح النووي. وأعتقد أنه لا يوجد بلد مُمثل في هذه الهيئة قد عمل على تعزيز نزع السلاح النووي أكثر من نيوزيلندا، ولهذا السبب فإننا نعلق أهمية كبيرة على إحراز تقدم بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا نرى أن هذه المعاهدة شيء يوجد في فراغ. ونحن نرى أنها ستسمح لنا بالانخراط جدياً في مسألة نزع السلاح النووي، وبالتأكيد سينطوي هذا الأمر، من منظورنا، على إجراء عمليات تحقق، وسيشمل المخزونات الموجودة وعدداً من العناصر التي أعرف أنها ستكون مثيرة للجدل إلى أبعد الحدود. ولكن بانتظار أن نجلس للتفاوض فعلاً على هذه المسائل، فإننا لن نتمكن إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع، وفيما يتعلق بالتباين القائم - كثيراً ما نسمع تعليقات من بعض الوفود في مؤتمر نزع السلاح بشأن التباينات الإقليمية وبشأن تباينات أخرى، فإن هناك تبايناً أساسياً واحداً، وهو التباين القائم بين الدول التي اختارت حيازة الأسلحة النووية للدفاع عن نفسها وبقية الدول التي تخلت عن هذا الحق. هذا هو التباين الأساسي الذي يلزم أن نحرز تقدماً بشأنه، وهذا هو التباين الأساسي الذي سيسمح لنا بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بإحراز تقدم بشأنه.

ولهذا فإننا نأمل كل الأمل أن تمكنا بالفعل الدول الثلاث التي طرحت قضايا أو أثارت شواغل - لا أقول إنها "طرحت قضايا" لأنني أعتقد أن ما طرحته هو بالأحرى شواغل - من المضي قدماً في برنامج عملنا، وسنطلب إلى الرئيس المقبل أن يواظب العمل أيضاً على هذه المسألة. ونعتقد أنه سيكون من المؤسف جداً ألا تُبدد هذه الشواغل بعد أن تغادري المنصب، سيدتي الرئيسة، وبعد أن بذلت قصارى جهدي في هذه المسألة، ومع معرفتي بأن زميلنا من سويسرا سيبدل ما وسعه الجهد أيضاً، فإنني أعتقد أن الحاجة تدعونا إلى إبقاء هذه المسألة في صدارة الاهتمام. وسيكون من المفيد لنا في هذه المرحلة أن نحدد لنا الوفود، التي قالت إنه لا يمكن لها أن تقبل بتوافق الآراء، الموعد الذي تعتقد أنها قد تتمكن فيه من إرسال ردودها بشأن هذه المسألة بما يسمح لنا أن نقدّر متى سنتمكن من المضي قدماً.

السيد ماكاي (نيوزيلندا)

وأعتقد أن ما سيُلحق ضرراً شديداً بمؤتمر نزع السلاح هو أن نسمح بحالة الفراغ هذه، حيث لا يوجد لدينا توافق آراء، ولا نعرف على وجه الدقة ماهية القضايا المطروحة، ولا ما سيتيح لنا التوصل إلى توافق آراء، ولا الوقت الذي ستستغرقه العواصم لتقديم ردودها، هذا ما أعتقد أنه سيلحق ضرراً بالغاً بالمؤتمر لأنه سيبقينا في نوع من الفراغ المستمر أو سيجعلنا نأهين نهم في دوامة بكل بساطة ولطالما كنا نهم.

وآمل من خلال التعليقات التي أُبديت أن تكون الشواغل التي أعربت عنها الوفود ذات طبيعة إجرائية، وإذا كان الأمر كذلك فسيصبح بالإمكان إيجاد حلول لها. ومن الناحية الأخرى، إذا كان ما نسمعه عندما يشير الزملاء إلى الأمن القومي دلالة على أنهم يعتقدون أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح سيلحقان الضرر بأمن بلدانهم القومي من حيث رغبتها في حيافة أو تطوير أو زيادة مخزوناتها من المواد الانشطارية، فإنني أعتقد أننا سنكون عندئذ أمام موقف مختلف جداً. بيد أنه سيكون من المفيد جداً بالتأكيد أن نحصل على الإيضاحات منهم، وآمل أن يكون الزملاء في موقف يمكنهم من القيام بهذا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً ولدي الآن أستراليا وأوكرانيا وباكستان. وأعطي الكلمة إلى أستراليا.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يود وفد بلدي أن يعرب لك عن خالص شكره للجهود الهائلة التي تبذلونها من أجل التفاوض على اتفاق يعيد هذا المؤتمر إلى مسار العمل. وبمجرد أن أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من إيجاد حل للمأزق امتد عقداً بطوله إنما يدل على ما صدر عنكم، أنتِ والزملاء الرؤساء، من التزام بإنجاز المهمة التي تضطلعون بها. ونحن ننوه بكم جميعاً.

ولقد جاء مقترح الوثيقة L.1 والبيان الرئاسي اللاحق والوثيقة الإيضاحية المرافقة له نتيجةً لمشاورات مكثفة ودؤوبة. وهي تمثل حلاً توفيقياً عادلاً ومنصفاً من الجميع. وهي قد لا تكون ما يرغب فيه كل منا، وهذا أمر واضح. ولكنها ينبغي أن تكون ما يمكن أن نقبله جميعاً لضمان أن يساهم هذا المؤتمر في تعزيز مصالحنا المشتركة المتمثلة في تعزيز الأمن الدولي.

ولقد أحرز هذا المؤتمر تقدماً جيداً نحو استعادة مصداقيته خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. فالمناقشات المركزة التي توخيت ونظمت لأول مرة في فترة الرئاسة البولندية في عام ٢٠٠٦، عمقت تركيزنا على القضايا الأساسية المعروضة على المؤتمر. ولقد ساعدتنا مشاركة الخبراء على التعمق في تفاصيل القضايا المطروحة. والأهم أن فهمنا لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قد نضج إلى درجة أصبحت فيها المعاهدة جاهزة للتفاوض من دون شروط مسبقة. ويُعتبر التفاوض على هذه المعاهدة أكبر خطوة عملية يمكن أن يخطوها هذا المؤتمر لتناول موضوعي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ولقد سمع وفد بلدي الكثير من الدول، بما فيها بعض الدول غير القادرة بعد على القبول بالوثيقة L.1، وهي تروج لفضائل التحديد المتعدد الأطراف للأسلحة. ونحن نشاطرهم دعمها للتعددية الفعالة. إلا أن العجز المتواصل لمحافل، مثل مؤتمر نزع السلاح، عن تحقيق نتائج هامة يهدد أسس التعددية الفعالة ذاتها.

السيدة ميلار (أستراليا)

فمصادقية هذا المؤتمر مُعلّقة بحيط سينقطع حتماً إذا عدنا إلى الوضع الذي كنا عليه سابقاً. لقد رأى البعض أن هذا المؤتمر بمثابة نادٍ، إلا أنه بالتأكيد نادٍ يتعرض لخطر فقدان جاذبية لدى الدول الجادة بشأن الاستجابات المتعددة الأطراف الفعالة للتحديات التي تواجه الأمن العالمي. ولا يمكن أن نتوقع من الدول أن تبقى ملتزمة في هيئة يتوالى إخفاؤها سنة بعد سنة حتى في تحقيق أبسط عناصر ولايتها.

وإذا لم تتمكن من متابعة عملنا هذه السنة، فيمكننا أن نتوقع سحب المتبقين من السفراء المعنيين بترع السلاح فقط، وعندئذ سيقبل حتماً تواتر الجلسات وحضورها، وسنصبح بالفعل في موقع من يهيم في دوامة مثلما ذكر قبل بضعة دقائق سفير نيوزيلندا.

دعونا نكون واضحين تمام الوضوح فيما هو معرض للخطر. فنحن في وضع يمكن أن ينجم عنه، إذا لم يجر تداركه، أن تكون هذه الهيئة موجودة بالاسم فقط. ولا يمكن ولا ينبغي لنا أن نسمح بحدوث هذا الأمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة أستراليا الموقرة والمتحدث التالي هو ممثل أوكرانيا.

السيد موسكفيتين (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أن أضم صوتي إلى من سبقني من المتكلمين في الإعراب عن خالص امتناننا لك على الجهود التي تبذلونها لمراعاة شواغل الوفود بتقديم البيان الرئاسي التكميلي ومشروع مقرر إضافي يربطه بالوثيقة L.1.

لقد أعرب الوفد الأوكراني باهتمام عن موقفه المتعلق بمشروع المقرر المقدم باسم الرؤساء الستة والذي يرد في الوثيقة CD/2007/L.1. وقد لا يكون هذا المقرر مثالياً إلا أنه يقدم أفضل فرصة لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار عمله.

ونحن ننطلق من فهمنا أن البيان الرئاسي التكميلي، بالإضافة إلى البيان المقدم في ١٤ حزيران/يونيه، قد أُعدا بطريقة متوازنة. وتتضمن هاتان الوثيقتان إيضاحات وتخفيفان من حدة الشواغل التي عبّرت عنها الوفود بشأن مشروع المقرر الرئاسي.

ونرى أن النداء الموجه منك إلى الدول الأعضاء في المؤتمر للبت، بحلول ٢١ حزيران/يونيه، في مسألة اعتماد مشروع المقرر الرئاسي CD/2007/L.1 خطوة هامة في استكشاف ما قد يتوفر من إمكانيات للتوصل إلى طريقة للخروج من الوضع الحرج الذي يجد المؤتمر نفسه فيه ولوضع برنامج عمل للجزء المتبقي من الدورة.

ويتفق الوفد الأوكراني بالكامل مع وجهة نظرك، التي أشير إليها خلال إحدى الجلسات العامة، ومؤداها أنه إذا كان ثمة استعداد حقيقي للبدء في العمل الجاد على هدى النقاط المقترحة في الوثيقة L.1، فإن من شأن بيان رئاسي تكميلي إيضاحي أن يساعد كثيراً في هذا الصدد.

ونعتقد اعتقاداً قوياً أن النهج الذي اقترحتَه سيحسن الوضع. وسيؤدي وضع برنامج عمل على أساس الوثائق الثلاث إلى توفير جميع الظروف اللازمة لبدء المؤتمر عمله الجوهري.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً على بيانك، والآن لدي على القائمة باكستان تتبعها اليابان. وأعطى الكلمة إلى باكستان.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلت بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، لقد أثرت بضع نقاط وأريد فقط أن أوضح بعضاً منها.

النقطة الأولى هي أننا أعلننا بمنتهى الوضوح في مؤتمر نزع السلاح، في المشاورات غير الرسمية وفي المناقشات الثنائية، أن شواغلنا ليست ذات طبيعة إجرائية فقط، ولكنها ذات طبيعة جوهرية أيضاً وتدعو الحاجة إلى معالجة هذه الشواغل في سياق الوثيقة L.1 ذاتها. ولهذا، ليس من العدل أن نعلق قائلين بوجود "شواغل إجرائية" فقط.

كما أن التعليق الثاني - معرفة ما إذا كان الذين قالوا إنهم قد لا يكونون في موقف يسمح لهم في هذه المرحلة بقبول النص بصيغته الحالية الواردة الآن في مشروع المقرر الرئاسي قالوا ذلك بسبب عدم الموافقة على العمل الذي يتعين القيام به في مجالات نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - ليس في محله إطلاقاً.

وإذا شتم النظر في ما نريد تقديمه إلى المؤتمر كبرنامج عمل متوازن للمؤتمر، فإننا نود البدء بالعمل في جميع المجالات الرئيسية الأربعة في الوقت ذاته. ولا نرغب في مناقشات جوهرية بل في مفاوضات.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإننا نود إدخال تعديلات على نص الوثيقة L.1، تنص صراحة على أن الولاية ينبغي أن تتمشى مع ولاية شانون، ويُشار فيها بوضوح إلى إبرام معاهدة قابلة للتحقق دولياً وعلى نحو فعال، وتوضح فيها المخزونات في الحسبان.

وبخصوص منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نود أيضاً أن نبدأ المفاوضات، وبشأن ضمانات الأمن السلبية نود بالمثل الشروع بالمفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بخصوص ترتيبات دولية فعالة ملزمة قانونياً تضمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ومن ثم فإن الغرض من هذا هو توضيح النقطة التي أعربنا عنها بوضوح في المؤتمر وفي أماكن أخرى ومفادها أن شواغلنا ليست إجرائية بحتة، بل جوهرية أيضاً. إلا أننا على استعداد للعمل مع المؤتمر على إيجاد حلول لشواغلنا، ويمكن معالجة هذه الشواغل إذا تمكنا من إعادة بحث الوثيقة L.1.

وثمة نقطة أخرى أُشير إليها وهي أنه ينبغي لنا ألا ننظر إلى المصالح الأمنية الوطنية الضيقة وإنما إلى المصالح الأمنية الوطنية في منظور عالمي. وأوافق على أنه ينبغي لكل واحد منا أن ينظر أولاً إلى المصالح الأمنية الوطنية ثم يضعها في إطار المصالح الأمنية العالمية للجميع. وما يصعب علينا فهمه هو أننا سنتحدث عن التركيز فقط على المصالح الأمنية الوطنية الضيقة لبضعة بلدان مُثَلَّة هنا، بينما تحظى القضايا الأمنية الوطنية لبلدان أخرى باهتمام كبير في الترتيبات الأمنية والمظلات النووية الموفرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لك، وأعطي الكلمة الآن إلى المتكلم الأخير على قائمتي وهو سفير اليابان الموقر.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، سأكون مقتضياً جداً في حديثي. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي العميق لما تبذله من جهود صادقة ودؤوبة، مع الرؤساء الستة الآخرين، من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة.

ويدعم وفد بلدي تماماً مقترحك المقدم في ١٤ حزيران/يونيه، ونأمل بصدق أن تتوصل البلدان التي تساورها بعض الشواغل والشكوك الداخلية بشأن المقترح الرئاسي إلى الاتفاق على هذا المقترح في أقرب وقت ممكن، كيما تتمكن من معاودة عملنا في أسرع وقت ممكن.

وإنني على ثقة من أننا سنبلغ هذا الهدف إذا كانت لدينا إرادة سياسية قوية، على نحو ما أشار إليه السفير البريطاني. ولست متشائماً جداً من مستقبل مقترح الرؤساء الستة. وينبغي لنا أن نكون جد متفائلين.

ومرة أخرى، يعرب وفد بلدي عن تقديره العميق لك، سيدتي الرئيسة، على مساهماتك القيمة والدؤوبة في المؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لك. وبهذا تُختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وبهذه الكلمة المتفائلة أود أيضاً أن أختتم أعمالنا لهذا اليوم.

ستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ٢٦ حزيران/يونيه في تمام الساعة ١٠/٠٠ في قاعة المؤتمر هذه. وستكون برئاسة سفير سويسرا يورغ سترولي.

أعلن رفع هذه الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

— — — — —